



الحمد لله المنعم بفضله وارادته ليس المراد من النكاح الجاهل
 وفوض الامر له الهاء وتوفيقة العترة الى التوفيق بين ما تعارض
 نكاحا بمنزلة لا يرزعه والصلاة والتلايم على من اوتي جوامع الكلام
 وعلى الله واصحابه مصاييح الظلام **وبعد** فيقول
 الفقير الى الحق مولاه الظاهر والحق ابو الاخلاص حسن الشك
 الحق انه قد ورد سوال في قضية هي ما تقول السادة الحنفية
 فيما اذا عطل الاب الصغيرة هل يزوجه اجدها او عمها او القاي
 ولو ناسيا **فاجبت** بان القاضي او ناسيه هو الذي
 يزوجه دون من سواه لكنه ينبغي له ان يامر الاب قبله
 بتزوجه بغيره فان فعل والا ناسيه فيه كما يامر العبد
 وهو لنرى الفضل من الحق المير وجمعت ما فيه الكفاية من النقل
 لمن فضل **سبب** كشف العضل في من عضل
 وهذه النقول قال ابن وهبان في منظومته
 ولو زوج القاضي ابنة الخاطلة يجوز العضل بمصرهم ليس يذكر
 وقال في شرحها ابن السخنة عن القابلة عن روضة الناطق
 ان كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجد
 انتهى ونقله ايضا ابن السخنة عن النعم الوسايل عن المتقي ونحوه
 ان كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجد
 بل يزوجه القاضي انتهى وقال في البحر اذا خطبها كفوف عضلها الو
 ثبتت الولاية للقاضي نيابة عن القاضل انتهى وكذا قال العلامة

الوقاي

نور

نور الدين علي المقدسي في شرحه نقل عن العلامة للسري انه ثبت
 للقاضي نيابة عن القاضل فله التزوج وان لم يكن في منشوراته
 وكذا نقل في البحر عن المحيط انها تنتقل الى الحاكم انتهى وقال في الغني
 للبرهان الكركي رحمه الله لو كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا
 تنتقل الولاية للجد بل يزوجه القاضي انتهى وقال الشيخ الامام الز
 رحمه الله عند قول صاحب الكفر ولا بعد التزوج بغيره الا قرب
 مسافة القصر وقال الك في رحمه الله بل يزوجه الحاكم اعتبارا بغيره
 انتهى اقاله الزلي وهو يفيد الاتفاق عنه ناعا ان الحاكم يزوجه من
 عضلها وليها الا قرب اتفاقا لكونه من رد المختلف المتفق عليه
 بالامالة ولا تكون الولاية لغير القاضي من رده من الاوليا لكونه في مقام
 الاستشهاد به انتهى فقال في البيهقي فيها لو كان الاقرب غائبا لا بعد
 ان يزوجه فيقول اصحابنا الثلاثة وعندنا ولاية للاب بعد مع قيام
 الاقرب حال وقال السلك في رحمه الله يزوجه السلطان ثم قال
 وان في يقولان ولاية الاقرب باقية كذا قال زفر لا امتنع
 دفع حاجتها من قبل الاقرب مع قيام وليته عليها بسبب
 الغيبة فتثبت الولاية للسلطان كما اذا خطبها كفوف السخ
 الولي من تزويجها منه للقاضي ان يزوجه الحاكم بينهما دفع الضرر
 عن الصغيرة ثم قال في بيان تقرير ديكتنا وبرينين
 ان نقل الولاية الى السلطان اي حال غيبة الاقرب باطل لان
 السلطان ولي من لا ولي له وهما لها وليا اوليا فلا يثبت
 الولاية للسلطان الا عند العضل من الولي له يوجد انتهى وقال

يلقى

للزوج فقيلا لا يدخلها ما لم تبلغ وقيل اذا لم لها تسع سنين واكثر الشايع
 على ان لا عبثة للسنة في هذا الباب وانا العبرة للطاقة ان كانت فخذة
 سميت تطبيق الرجال ولا يخاف عليها للرجس ذلك كان للزوج ان يدخلها
 وهو الصالحين بها لو كانت بالغه لا تخجل الوطى او مريد بها الى الزوج
 كما في التافا رمانية واما بيان ثبوت طاقتها عند اختلاف وقد دفع
 المهر وقال الزوج تطبيق وقاله الاب فان كان من تخرج احضرها
 القاصي ونظر اليها فان صلحت للرجال امر بدفعها للزوج والا فلا وان
 من ما تخرج امر من يتيق بعين من النساء ان ينظر اليها فان قلن انما
 تطبيق الرجال وتحتل الجماع امر بتسليمها للزوج والا فلا كما في الترخا
 واما بيان استرجاعها ففي النسقية يسئل عن صبغة بنت سبع
 زوج من رجل كبير فاستحقها فاعلم بان يفضيها وهو يدخلها
 على امها ان نظمها الي نفسها وتربيتها الى ان تنضج كحلقة للوطى ثم
 تسلم اليه فقال نعم كذا في الترخا نية قلت وتكون فاسقا ليس شرط
 لاسترجاعها بل خوف افضاها وضربها برضاها نعم واما بيان وقت
 مطالبة الاب بصداقها ففي فتاوى النجاشي قبل الميسر للاب مطالبة
 الزوج بمهر الصغيرة الى ان تنضج حال ينفع بها كذا في الترخا نية
 وقال في البحر اذا سلمها قبل قبض الصداق له استرجاعها بخلاف تسليمه
 مال الصغيرة قبل قبض ثمنه وهذا ما تبسره له للعاجز الفقير بمناينة
 مولاه القوي القوي ونسأل الله العفو والعافية في الدنيا والاخرة لنا
 ولوالدينا ومشايخنا واهواننا اجمعين وسلم على المرسلين
 والخير رب العالمين

الرزاق الحادية والعشرين
 ايقاظ قوي الدرائية لوصف
 من كلف السعاية تاليف
 الفقير حسن الشرب الى
 الحق غفر الله له
 ولوالديه
 امين



كتاب العتاق

وقد ريس اوق

(Faint handwritten text in the bottom section of the left page, mostly illegible due to fading.)